وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

قَوْماً مَعْشَرُه) و «بِئْسَ لِلظّالِمينَ بَدَلاً»(١) وقد يُسْتَغنىٰ عَن التَّميز لِلْعِلمِ بِجِنْس الضَّمير(٢) كقوله صَلّىٰ اللّٰهُ عَلَيه وآلِهِ وَسَلَّم: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِها وَ نِعْمَتْ»(٣)

تتمة: حَكىٰ الأَخْفَشُ أَنَّ ناساً مِنَ الْعَرَبِ يَرْفَعُونَ بِنِعْمَ النكرة مُفردةً و مُضافَةً(٤).

(وَ جَمْعُ) بَينَ (تَمْيِيزٍ و فاعِلٍ ظَهَرَ) كـ «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً» مَثَلاً (فيهِ خِلافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرَ)(٥) فَذَهَبَ سيبويه والسيرافى إلىٰ المَنْعِ لِاسْتِغْناءِ الفاعِلِ بِظُهُورِه(٦) عَنِ التَّمييزِ المُبَيِّنِ لَه، والمُبرّدُ إلىٰ الجَواز، و اخْتارَه المصنفُ قال: لِأَنَّ التَّمْيِيزَ قَد يُجاءُ به تَوْكيداً(٧) كما سَبَق، و مِنه(٨) قولُهُ:

وَ التَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَ أُمُّهُمُ زَلّاءُ مِنْطيقُ(٩)

و قوله:

---

(١) فقوما و بدلا تميزان للضمير المستتر فى نعم أى نعم هو قوما و بئس هو بدلا.

(٢) والتمييز لرفع الابهام فلا حاجة اليه.

(٣) أى: نعمت السنة فحذفت للعلم بها.

(٤) نحو نعم رجل زيد و نعم غلام رجل زيد، و هذا هو النوع الثالث من أنواع فاعل نعم.

(٥) يعنى هذا الاختلاف مشهور عنهم.

(٦) الباء للسببيّة أى: الفاعل بسبب كونه اسما ظاهرا مستغن عن التميز.

(٧) أى: لا يجب أن يكون لرفع الابهام دائما بل قد يكون للتاكيد كما سبق فى باب التميز مستشهدا بقوله تعالى ان عدّة الشهور اثنى عشر شهرا.

(٨) أى: ممّا جاء فيه التميز للتوكيد سواء فى المدح والذّم أو غيرهما.

(٩) ففحلا تميز توكيدى لفاعل بئس لكونه مذكورا سابقا.

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ * فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ
وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا * أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا(١)

(وَمَا مُمَيِّزٌ)(٢) عِنْدَ الزَّمَخْشَرِي و كثيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فَهِيَ نكرةٌ(٣) مَوْصُوفَةٌ (وَقِيلَ) أَيْ قال سيبويه و ابنُ خَرُوف هي (فَاعِلٌ) فَتكون معرفةً(٤) ناقِصَةً تارةً وتامَّةً أُخْرَى(٥) (فِي نَحْوِ) قَوْلِكَ (نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ) و قوله تَعَالَى: «إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ»، «بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ» و مَالَ المصنفُ فِي شرح الكافيةِ إِلَى تَرْجِيحِ القَوْلِ الثاني(٦).

(وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ) بِالمدحِ والذم (بَعْدُ) أَيْ بَعْدَ نِعْمَ وبِئْسَ و فاعلهما نَحو «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، «وبِئْسَ الرَّجُلُ أَبُولَهَب»، و هو(٧) إِمَّا

---

(١) دينا تمييز توكيدىّ لدين محمّد و هو فى غير المدح والذّم.

(٢) أى: ما الواقعة بعد أفعال المدح أو الذم كنعمّا و بئسما.

(٣) أى: على القول بأنّها تمييز فهى نكرة لأنّ التمييز نكرة دائما والجملة بعدها صفتها، لأن الجملة تأتى صفة للنكرات.

(٤) لكون الفاعل فى هذه الأفعال معرفة دائما كما تقدّم.

(٥) ان كان الواقع بعدها جملة كبئس ما اشتروا و نعم ما يقول الفاضل فما ناقصة موصولة و ان كان الواقع بعدها مفردا كنعمّا هى فهى تامّة بمعنى الشىء والتقدير فنعم الشىء هى والتمام بمعنى عدم احتياجها الى الصلة كالموصول و الاسم الواقع بعدها مخصوص.

(٦) أى: القول بأنّها فاعل اذ الأصل فى التميز أن يكون لرفع الابهام و (ما) لا ترفع ابهاما لعدم دلالتها على شىء مخصوص.

(٧) أى: المخصوص فى المثالين زيد مبتدء و نعم الرجل خبر مقدم و كذلك أبو لهب مبتدء و بئس الرجل خبر.

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى * كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى
وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلاَ * مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

(مُبْتَدَأٌ) خَبَرُهُ الْجُمْلَةُ قبله (أَوْ خَبَرَ اسْمٍ) مَحذُوفٍ(١) (لَيْسَ يَبْدُو) أَىْ يَظهر (أَبَداً) كمَا ذَكَرْتُ لَكَ فى آخِرِ بَابِ الْمُبْتَدَأ(٢).

(وَإِنْ يُقَدَّمْ) هو(٣) أَوْ (مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى) ذٰلِكَ عن ذكره بَعدُ (كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى والْمُقْتَفَى) ونَحو «إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ(٤).

(وَاجْعَلْ كَبِئْسَ) فى جَميع مَا تَقَدَّمَ (سَاءَ) نَحو «سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ» و «سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و «سَاءَ غُلاَمُ الْقَوْمِ زَيْدٌ»(٥). ولَكَ أَنْ تَقُولَ هَلْ هى مِثلها فى الإِخْتِلاَفِ فى فِعْلِيَّتِهَا(٦).

(وَاجْعَلْ فَعُلاَ)(٧) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَصُوغِ (مِن ذى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ

---

(١) فالتقدير نعم الرجل هو زيد و بئس الرجل هو أبو لهب فزيد و أبو لهب خبران لهو المقدّر.

(٢) فى قوله (تنبيه يجب حذف المبتدا فى مواضع) والموضع الثانى منها هو ما نحن فيه.

(٣) أى: المخصوص أو مشعر به أى ما يدلّ على المخصوص.

(٤) فى المثال الأول قدّم المخصوص نفسه وهو العلم والتقدير نعم المقتنى العلم و فى الثانى قدم ما يشعر بالمخصوص وهو ضمير وجدناه لعوده الى أيّوب وهو المخصوص فبذكر ضميره سابقا اكتفى عن ذكره بعد نعم.

(٥) فالآية مثال لرفعه الضمير المستتر المميّز بنكرة والمثال بعدها لرفعه الظاهر المعرّف بأل والأخير للظاهر المضاف الى المعرّف بأل.

(٦) يعنى ان تشبيه المصنّف ساء ببئس يقتضى أن يكون مشابهة لبئس فى جميع الأحكام حتّى فى الاختلاف فى فعليّتها مع انّه لم يسمع اختلاف فى فعلية ساء وهذا اشكال على المصنّف.

(٧) يعنى انّه يصلح كل فعل ثلاثىّ أن يستعمل للمدح والذمّ بشرط أن تضمّ عين

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا ٱلْفَاعِلُ ذَا * وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا

مُسْجَلًا) نَحو «عَلُمَ ٱلرَّجُلُ زَيْدٌ» و «كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ»(١) و فى فَاعِلِه ٱلْوَجْهَانِ ٱلآتِيَانِ فى فاعِلِ حَبَّ(٢). وقوله: «مُسْجَلا» أَىْ مُطلَقا، أَشَارَ به إلى خِلافِ قَائِلٍ بِمَا ذُكِرَ(٣) فى غَيرِ عَلِمَ وَجَهِلَ وَسَمِعَ (وَمِثْلُ نِعْمَ)

فعله ان لم تكن مضمومة فى الأصل، ويترتّب عليه جميع أحكام نعم وبئس من لزوم الفاعل والمخصوص وأقسام الفاعل وغير ذلك تقول علم زيد بضم اللام أى نعم العالم زيد وخبث زيد أى: بئس الخبيث زيد فالفاعل ظاهر معرّف باللام وتقول فى الفاعل المضمر المفسر بالنكرة فهم رجلا زيد وخبث رجلا عمرو.

(١) المثال الأول لما اذا كان الفاعل اسما ظاهرا معرّفا باللام والثانى لما كان الفاعل ضميرا مميزا بنكرة.

(٢) بقوله (وما سوى ذا ارفع بحب أو فجّر) أى يجوز فى فاعل فعل مضموم العين أيضا أن يرفع أو يجرّ بالباء، فالأول نحو خبث زيد، والثانى نحو خبث بزيد.

(٣) أى: أشار بذلك الى خلاف من يقول بذلك ويجوّز ذلك فى غير هذه الأفعال الثلاثة مثل كبر وشرف ونطق وأمثالها وأما فى علم وجهل وسمع فعينها باقية على الكسر ولا يضمّ سواء فى المدح والذمّ أو فى غيرهما فأشار المصنف بقوله مطلقا الى أن تغيير حركة عين الفعل الى الضم يجرى فى كل فعل ثلاثى حتّى الأفعال الثلاثة ولا يعتنى بخلاف هذا المخالف ويمكن أن يكون المعنى انه أشار به الى خلاف قائل بما ذكر أى بقيام الفعل الثلاثى مضموم العين مقام نعم وبئس فى غير الأفعال الثلاثة أى انّ الصالح لذلك هو هذه الثلاثة فقط لا غيرها من الأفعال فأشار الى انّ ذلك يقع فى كل فعل ثلاثى ولا يختصّ بهذه الثلاثة وعلى التقديرين الجارّ والمجرور (فى غير) متعلق بخلاف الاّ ان المراد بقوله (بما ذكر) يختلف على التقديرين فعلى الأول (ما ذكر) عبارة عن تحوّل حركة العين الى الضمّة وعلى الثانى (ما ذكر) هو قيام فعل مضموم العين مقام فعل المدح والذمّ.

وَأَوْلِ ذَا ٱلْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ * تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ بُضَاهِي ٱلْمَثَلاَ

فى مَعْنَاهَا و حُكْمِهَا(١) (حَبَّذَا) كقولِهِ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ ٱلرَّيَّانِ مِنْ جَبَلِ(٢) [وَحَبَّذَا سَاكِنَ ٱلرَّيَّانِ مَنْ كَانَا]

و قولِهِ:

[بِٱسْمِ ٱلإِلَهِ وَ بِهِ بَدَيْنَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقَيْنَا]

فَجَبَّذَا رَبّاً وَحَبَّ دِينَا(٣) والصحيح أَنَّ حَبَّ فِعلٌ مَاضٍ و (الفَاعِلُ) لَهُ (ذَا) و قيلَ جُملتُهُ(٤) إِسْمٌ مُبتدأٌ خَبَرُهُ مَا بَعْدَه، لِأَنَّه لَمَّا رُكِّبَ مَعَ ذَا غَلَبَ جَانِبُ ٱلإِسْمِيةِ(٥) فَجُعِلَ ٱلْكُلُّ اسْماً، وقيل ٱلْمَجموعُ فعلٌ فاعله ما بعده تَغليباً لِجَانبِ الفعلِ لِمَا تَقَدَّم(٦) (وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ لَا حَبَّذَا) كمَا قالَ الشاعرُ:

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ ٱلْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا(٧) (وَ

---

(١) أما معناها فكونها للمدح و أما حكمها ففى لزومها الفاعل والمخصوص و أقسام فاعلها.

(٢) فحبّ فعل مدح و فاعله ذا و جبل الريّان ان قرء بالرفع فهو مخصوص و ان قرء بالنصب فبتقدير اعنى.

(٣) الشاهد هنا فى حبّ الثانية حيث رفع الضمير المستتر مميّزا بنكرة.

(٤) أى: المجموع المركّب من حبّ و ذا.

(٥) أى: اسمية (ذا) على فعليّة (حبّ) لشرف الاسم على الفعل.

(٦) ما مصدريّة أى: لتقدم الفعل فى هذا التركيب على الاسم لفظا فغلب جانب الفعلية لذلك فان حبّ مقدّم على ذا.

(٧) الشاهد فى حبذا الثانية التى دخلت عليها (لا) فأريد منها الذمّ و فاعلها ذا و مخصوصها هى لا الأولى فانها للمدح والداخل عليها (الا) العرضية.

أَوْلِ ذٰا) الْمتَّصلة بِحَبَّ (الْمَخْصُوصَ)(١) بِالْمَدحِ أَوِ الذَّمِ (أَيّاً كٰانَ)(٢) مُفرداً أَوْ مُثَنىً أَوْ مَجموعاً، مُذكَّراً كان أَوْ مُؤَنَّثاً و (لا تَعْدِلْ بِذٰا) بِأَنْ تُغَيِّر صيغَتَهٰا بَلِ ٱئْتِ بِها باقيةً علىٰ حٰالِها نَحو حَبَّذٰا هندٌ والزيدٰان والهندٰان والزيدُون والهِنْدٰات (فَهْوَ(٣) يُضٰاهِي الْمَثَلَا) الْجٰارِي فِي كَلٰامِهِم مِن قَوْلِهِم «فِي ٱلصَّيْفِ ضَيَّعْتِ ٱللَّبَنْ»(٤) بِكسرِ التّٰاءِ لِلْجَميع(٥)، وهٰذٰا علةٌ لِعَدَم تَغَيُّرِه. وعَلَّله(٦) ابنُ كيسان بِأَنَّ الْمُشٰارَ إِلَيه بِذٰا مفردٌ مُضٰافٌ إِلىٰ الْمَخصُوصِ حُذِفَ وأُقِيمَ هو مَقٰامَه، فتقديرُ حَبَّذٰا هِندٌ حَبَّذٰا حُسْنُهٰا مَثَلاً، وفُهِمَ مِن قَوْلِهِ «وَأَوْلِ» إِلىٰ آخِرِهِ أَنَّ مَخصُوصَهٰا لا يَتَقَدَّمُ عَلَيها وهو كذٰلك لِمٰا ذُكِر(٧). وقالَ ابنُ بٰابشٰاذ: لِئَلّٰا يُتَوَهَّمَ أَنَّ فِي حَبَّ ضَميراً وذٰا مَفعولٌ(٨).

---

(١) مفعول ثان لأول أى: اجعل المخصوص بعد ذا.

(٢) أى: المخصوص.

(٣) أى: حبّذا يشابه المثل فى عدم تغيّره عما هو عليه والمثل بفتح الثاء قول مركّب مشهور شبّه مضرب به بمورده.

(٤) فى الأصل خطاب لأمرأة كانت تحت رجل غنىّ فكرهته لكبر سنّه فطلّقها فتزوّجها رجل شابّ فقير وكان الطلاق فى فصل الصيف فبعثت فى الشتاء الى زوجها الأول تطلب منه لبنا فقال لها فى الصيف...

(٥) أى: سواء كان المخاطب الآن رجلا أم امرأة مفردا أم مثنّى أو جمعا.

(٦) أى: عدم تغيّره بأن المشار اليه بذا دائما مفرد مذكّر وهو مضاف محذوف وليس المشار اليه بذا هذا المخصوص المذكور فى الكلام ليتغيّر بتغيّره.

(٧) أى: لأنه يضاهى المثل والمثل لا يتغيّر.

(٨) لأنّ الفعل اذا تقدم عليه فاعله الواقعى يستتر ضميره فى الفعل والمخصوص فاعل لحبّ حقيقة فيتوهم ذلك.

وَمَا سِوَى ذَا ٱرْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّ * بِٱلْبَا وَدُونَ ذَا ٱنْضِمَامُ ٱلْحَا كَثُرْ

(وَمَا سِوَىٰ) لَفظُ (ذَا ٱرْفَعْ بِحَبَّ) إِذَا وَقَعَ بَعدَه عَلَىٰ أَنَّه فاعلُهُ نَحو «حَبَّ زَيدٌ رَجُلاً» (أَوْ فَجُرَّ بِالْبَاءِ) نَحو:

[فَقُلْتُ ٱقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا] وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ(١)

(وَدُونَ) وجود (ذَا ٱنْضِمَامُ الْحَاءِ) بِضَمَّةٍ مَنقُولَةٍ مِن الْعَيْنِ(٢) (كَثُرْ) كالْبَيْتِ السَّابق، وفَتْحُهَا نَدر كقولِهِ «وَحَبَّ ديناً»، ومَعَ ذَا وَجَبَ(٣).

---

(١) فالضمير المؤنث (ها) فاعل لحبّ مجرور بالباء.

(٢) أى: الباء الأول اذ الأصل حبب على شرف نقل ضمة الباء الأول الى الحاء فأدغم.

(٣) أى: اذا كان حب مع ذا وجب فتح الحاء.

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُبِ * أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ ٱللَّذْ أُبِى

هذا باب أفعل التفضيل

(صُغْ مِنْ) فِعلٍ (مَصوغٍ مِنْهُ) صيغةٌ (لِلتَّعَجُّبِ(١) أَفْعَلَ لِلتَّفْضيلِ) نَحو «هٰذا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ وَأَعلَمُ مِنْهُ» (وَأْبَ) أَنْ يَصُوغَ أَفعل للتفضيل مِنَ (ٱللَّذْ أُبِى) صَوْغُ التَّعجبِ مِنه، فَلا تَصُغْهُ مِن غَيرِ فِعْلٍ ولا مِن زائِدٍ علىٰ ثَلاثةٍ إلىٰ آخِرِ ما تَقَدَّمَ(٢)، و شَذَّ «هُوَ أَقْمَنُ بِكَذا» و «أَخْصَرُ مِنْهُ» و أَبْيَضُ مِنَ ٱللَّبَن»(٣).

---

(١) أى: صغ افعل التفضيل من فعل يصاغ منه فعل التعجّب بالشروط المذكورة فى قول الناظم:

(وصغهما من ذى ثلاث صرّفا قابل فضل تم غير ذى انتفا)

وفى البيت بعده.

(٢) فى البيت الخامس والسادس من باب التعجّب.

(٣) أى: شذ صوغه من غير الفعل كاقمن فانه مأخوذ من القمين و من الزايد عن

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ * لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى ٱلتَّفْضِيلِ صِلْ
وَأَفْعَلَ ٱلتَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا * تَقْدِيراً ٱوْلَفْظاً بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ(١) وُصِلَ لِمَانِعٍ) مِن أَشَدَّ(٢) و مَا جَرَى مَجْرَاه (بِهِ إِلَى ٱلتَّفْضِيلِ صِلْ) لِمَانِعٍ(٣) وَأتِ بِمَصْدَرِ الفِعل الْمُمْتَنِعِ ٱلصَّوْغِ مِنهُ بَعْدَه(٤) مَنصُوباً عَلَى ٱلتَّمِيزِ نَحو «هٰذَا أَشَدُّ ٱحْمِرَاراً مِنَ ٱلدَّمِ»(٥).

(وَأَفْعَلَ ٱلتَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَداً تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ) الّتى لِابْتِدَاءِ الغَايَة(٦) (إِنْ جُرِّدَا) مِن أَلْ وَالْإِضَافَة نَحو «أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً» أَىْ أَعَزُّ مِنكَ ، فَإِنْ لم يُجَرَّد فَلَا(٧)، و قوله:

الثلاثة كاخصر فانه مأخوذ من اختصر وكذا من فعل له وصف على افعل كأبيض فأن وصفه الذى بمعنى اسم الفاعل أبيض.

(١) متعلق بوصل، أى: ما توصّل به فيما لا يصلح صوغ فعل التعجّب منه لما نع مثل أن يكون اسما أو غير ثلاثى أو ناقصا فتوصّل به فى افعل التفضيل اذا أردت صوغه منها و ما توصل به هناك (أشدّ و أكثر و ما شابههما).

(٢) بيان لما.

(٣) أى: ان كان مانع من صوغ افعل التفضيل منه.

(٤) الضمير فى منه يعود الى المصدر و فى بعده الى أشدّ، أى ائت بمصدر الفعل الذى لم يمكن صوغه من ذلك المصدر بعد أشدّ على التميّز.

(٥) هذا مثالان فى مثال واحد لوجود ما نعين فيه أحدهما كونه زايدا على ثلاثة و ثانيهما وجود وصف له على افعل وهو احمر.

(٦) الغاية هى طول المسافة أو الزمان أو ما نزّل منزلتها، والمراد بها هنا هو الأخير، فاذا قلنا زيد أفضل من عمرو، فقد فرضنا للفضل طولا وحدين يبتدء من عمرو و ينتهى الى زيد، فمراد القائل ان الفضل حدّه الأدنى فى عمرو و الأقصى فى زيد.

(٧) أى: فلا تصله بمن التى لابتداء الغاية.

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا * أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا
وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى(١) [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ]

مِنْ فيه(٢) لِبَيَانِ الْجِنْس لَا لِابْتِدَاءِ الغَايَة (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) أَفْعَلُ التَّفضيلِ (أَوْ جُرِّدَا) مِن أَلْ و الإضافَة (أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا) و إِنْ كَانَ صَاحِبُ الصفَةِ، بِخِلَافِ ذَلِكَ (٣) نَحو «لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَامِنَّا»(٤) «قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ» ــ إِلَى أَنْ قَالَ: «أَحَبَّ إِلَيْكُمْ»(٥).

(وَتِلْوُ أَلْ) أَي المعرَّف بِهَا (طِبْقٌ) أَيْ مُطَابِقٌ لِمَوْصُوفِهِ فِى الْإِفْرَادِ و التَّذكيرِ و فروعهمَا(٦) نَحو: «زَيْدٌ الْأَفْضَلُ» و «الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ» و «الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ» و «هِنْدٌ الْفُضْلَى» و «الْهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ» و «الهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ» و «الفُضَل»(٧).

(وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ) فهو (ذُو وَجْهَيْن) مَرْوِيَّيْن (عَنْ ذِى مَعْرِفَةٍ)

---

(١) فوصل (من) بافعل مع عدم تجرّده.

(٢) أى: فى قول الشاعر للجنس و عليه فضمير منهم يعود الى قوم المخاطب و ليس مفضّلا عليه، و من لبيان فاعل أكثر، والمعنى لست بالأكثر الذى هو قومك لا أنت وحدك و حصى بمعنى احصاءا و عددا و هو تميز فلا يرد على المصنف لأن من التى لا تجتمع مع ال، و الاضافة التى لابتداء الغاية لا التى لبيان الجنس.

(٣) بأن يكون الموصوف مؤنّثا أو تثنية أو جمعا.

(٤) فأحبّ مفرد مذكّر مع ان موصوفه أعنى يوسف و أخوه متعدّد.

(٥) أحبّ مفرد مذكّر مع ان موصوفه كما ترى جموع.

(٦) فرع الافراد التثنية والجمع، و فرع التذكير التأنيث.

(٧) جمع ثان، لفضلى مؤنّث أفضل.

هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ
وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا * فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا
كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى * إِخْبَارٍ ٱلتَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

وَجْهٌ يُجْرِي بِهِ مَجْرَى الْمُجَرَّدِ(١) نَحو «وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيٰوةٍ» و آخَر يُجْرِي بِهِ مَجْرَى الْمُعَرَّف بِأَلْ(٢) نَحو «أَكَابِرَ مُجْرِميهَا».

(هٰذَا) الْحُكْمُ(٣) (إِذَا) قَصَدْتَ بِأَفْعَلِ الْمذكور: التَّفْضِيل بِأَنْ (نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَ إِنْ) لم تَقْصِدْهُ بِهِ بِأَنْ (لَمْ تَنْوِ) مَعنَاهَا (فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ) أَيْ مُطَابِقٌ له كقولهم: «النَّاقِصُ وَ الْأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَان» و لَمَّا كَانَ لِأَفْعَلِ التَّفضيلِ مَعَ مِن شَبَهٌ بِالْمُضَافِ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيه(٤) كَانَ حَقُّهُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيه (وَ) لٰكِن (إِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِماً فَلَهُمَا) أَيْ لِمِنْ و تِلْوِهَا (كُنْ أَبَداً مُقَدِّماً) علىٰ أَفْعل وُجُوباً لِأَنَّ الْإِسْتِفهام له الصَّدر (كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ)

---

(١) فيأتى مفردا مذكّرا، و ان كان الموصوف بخلافه فأحرص مفرد مع ان موصوفه ضمير جمع و هو مضاف الى المعرفة.

(٢) فيتبع موصوفه كما ان مجرمى المضاف الى المعرفة تبع (أكابر) فى الجمع والتذكير.

(٣) يعنى جواز الوجهين فى المضاف الى المعرفة انما هو فيما اذا قصد المتكلّم بأفعل تفضيل موصوفه على المضاف اليه كما فى الآيتين، فان الناس فيهم صفة الحرص، لكن اليهود أحرص منهم، والمجرمين فيهم كبر، ولكن بعضهم أكبر من بعض، فتقدير الأولى (أحرص من الناس) والثانية (أكابر من مجرميها) و اما ان لم يكن مراد المتكلّم التفضيل كما فى (أعد لابنى مروان) اذ ليس فى بنى مروان عدل ليكونا أعدل منهم، بل المراد هما عادلا بنى مروان، ففى مثل هذه الموارد تتبع الصفة موصوفها دائما.

(٤) فافعل بمنزلة المضاف و من بمنزلة المضاف اليه، لأن (من) متمم لأفعل، كما ان المضاف اليه متمم للمضاف.

وَرَفْعُهُ ٱلظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً أَثْبَتَا

أَصْلُهُ أَخْيَر، ولا يَكَادُ يُستَعْمَل(١)، ومِمّا جاءَ مِنه «بِلالٌ أَخْيَرُ ٱلنّاسِ وَٱبْنُ ٱلأَخْيَرِ» وكَذا شَرّ(٢) ومِمّا جاءَ مِنه عَلَى ٱلأَصْلِ عَلَى قِراءَةِ أَبِى قِلابَة «سَيَعْلَمُونَ غَداً مَن ٱلْكَذّابُ ٱلأَشَرّ».

(وَلَدَى إِخْبارٍ)(٣) بِتِلْوِ مِن (ٱلتَّقْدِيمُ) لَهُما (نَزْراً وُجِدَا) كقولِهِ: [فَقالَتْ لَنا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَا ٱلنَّخْلِ] بَلْ ما زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ(٤).

تتمة: لا يُفْصَلُ بَيْنَ أَفْعَل ومِن بِأَجْنَبِيٍّ لِما ذُكِر(٥) وجاءَ ٱلْفَصْلُ فِى قَوْلِهِ:

لَأُكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ بِسَمْنٍ ... أَلْيَنُ مَسّاً فِى حَشايَا ٱلْبَطْنِ
مِنْ يَثْرِبِيّاتٍ قِذاذِ خُشْنِ (٦)

فصل: يَرْفَعُ أفعلُ التَّفضيلِ ٱلضَّميرَ المُستتِرَ فِى كُلِّ لُغَةٍ(٧) (وَرَفْعُهُ ٱلظّاهِرَ نَزْرٌ) لِضَعْفِ شَبَهِهِ بِاسْمِ الفاعِلِ(٨) ومِنْهُ حِكايَةُ سيبَوَيْه «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ

---

(١) أى: لا يستعمل أغير.

(٢) أى: أصله اشرّ، ولا يكاد يستعمل.

(٣) مقابل الاستفهام، فان الاستفهام انشاء، والمراد ان مدخول من اذا لم يكن استفهاما لا يتقدّم على افعل الاّ قليلا.

(٤) فتقدّم منه على أطيب مع انّ تلو من غير الاستفهام.

(٥) من شبههما بالمضاف و المضاف اليه، فكما لا يفصل بين المضاف و المضاف اليه فكذا بين افعل و من.

(٦) ففصل بين الين و من يثربيات.

(٧) فقولنا زيد أفضل من عمرو فى (أفضل) ضمير مستتر يعود الى زيد وهو فاعل له.

(٨) لاختلافه مع اسم الفاعل فى المعنى، لأن اسم الفاعل يدلّ على الحدث و صاحبه

أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ»(١)

(وَ مَتىٰ عاقَبَ) أَفْعَلُ التفضيلِ (فِعْلاً) بِأَنْ صَلُحَ إحلاله مَحَلَّه، و ذٰلك إذا سَبَقَهُ نَفْيٌ و كانَ مَرْفُوعُهُ أَجْنَبِيّاً مُفَضَّلاً عَلىٰ نَفْسِهِ بِاعْتِبارَيْنِ(٢) (فَكَثِيراً) رَفْعُهُ الظّاهِرَ (ثَبَتا) نَحو «ما مِنْ أَيّامٍ أَحَبَّ إلىٰ اللّٰهِ فيها الصَّوْمُ مِنْه فى عَشْرِ ذى حِجَّة»(٣) و «ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فى عَيْنِ زَيْدٍ»(٤)، و الأَصْلُ أَنْ يَقَعَ هٰذا الظّاهِرُ بَيْنَ ضَمِيرَيْن أَوَّلُهُما لِلْمَوْصُوفِ و ثانِيهِما لِلظّاهِرِ كَما تَقَدَّم(٥)، وقد يُحْذَفُ الضَّميرُ الثّانى و تَدْخُلُ مِن إمّا عَلَى الظّاهر نَحو «مِن كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ»، أَوْ مَحَله نَحو «مِنْ عَيْن زَيْدٍ» أَوْ ذى

و افعل يدلّ على أزيد من ذلك وهو التفاضل.

(١) فأبوه اسم ظاهر مرفوع بأفضل.

(٢) فهنا أربع شروط:

الأول: أن يصحّ من حيث المعنى وقوع فعل محل افعل فى تلك الجملة.

والثانى: أن يكون مسبوقا بالنفى.

والثالث: أن يكون مرفوعه اجنبيّا.

والرابع: أن يكون المرفوع مفضلا على نفسه، باعتبارين.

(٣) حاصل معنى الجملة ان الصوم فى سائر الأيام ليس بأحبّ عندالله من الصوم فى عشر ذيحجّة، فالصّوم فى سايرالأيام مفضّل على الصوم فى عشر ذيحجّة ولكنّ هذا التفضيل منفىّ بما.

و أما من جهة وقوع الفعل موقعه فبان يقال ما من يوم يحبّ الله فيه الصوم أكثر من الصوم فى عشر ذيحجّة، والظاهر أى الصوم أجنبىّ عن الموصوف وهو (ايّام) لعدم اتّصال الصوم بضمير يعود الى أيّام.

(٤) فالظاهر المرفوع هوالكحل وهو أجنبىّ عن موصوفه (رجلا) وهو مفضّل حالكونه فى عين أىّ رجل على كونه فى عين زيد و التفضيل منفى بما و معنى الجملة ان الكحل فى عين غير زيد ليس بأحسن من الكحل فى عين زيد.

(٥) فى المثالين فضمير (فيها) يعود الى ايّام و (منه) الى الصوم و ضمير (عينه) الى رجلا و (منه) الى الكحل.

كَلَنْ تَرَى فِي ٱلنَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ * أَوْلَى بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱلصِّدِّيقِ

الْمَحَلّ نَحو «مِنْ زَيْدٍ»، و مِمّا جاءَ مِن كَلامِهِم(١) «ما أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَميلُ مِنْ زَيْدٍ»(٢) و الأَصْلُ مِن حُسْنِ الْجَميلِ بِزَيْدٍ(٣)، أُضيفَ الْجَميلُ إِلى زَيْدٍ(٤) ثُمَّ حُذِف.

و نَظيرُهُ(٥) قَولُ المصنف: (كَلَنْ تَرَى فِي ٱلنَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ) أَيْ صاحِبٍ (أَوْلَى(٦) بِهِ الْفَضْلُ مِن) أَبي بَكر (ٱلصِّدِّيقِ) إذ الأَصلُ أَوْلى بِهِ الفَضْلُ مِن

---

(١) أى: من الموارد التى جاء رفع الاسم الظاهر بأفعل مع حذف الضمير الثانى من كلام النحاة.

(٢) فالظاهر المرفوع الجميل والضمير الثانى محذوف، اذ الأصل الجميل منه بزيد، و أصله بالنظر الى المعنى و وقوع الفعل مقامه (ما أحد يكون الجميل به أى الاحسان اليه أحسن من الجميل بزيد) فالجميل بأحد مفضّل و أحسن من الجميل بزيد لكن هذا التفضيل نفى بما.

(٣) زاد الشارح كلمة (حسن) ليكون متعلّقا للجار والمجرور (بزيد) ولذا حذف لمّا حذف الباء حين اضافة جميل الى زيد.

(٤) هنا أمران على الطالب أن يسأل عنهما:

الأول: انه كيف أضيف جميل الى زيد، مع انّ الجميل ليس بزيد، بل المراد جميل الغير بزيد، أى: احسان الناس اليه؟

والجواب: انّ هذه الاضافة من باب اضافة اسم المصدر الى مفعوله كقولنا عطاء الفقير المراد به عطاء الغير للفقير.

الأمر الثانى: انّه لم أضيف ثمّ حذف؟

والجواب: انّ الموجب للاضافة لزوم حذف الباء، اذ لو لم يحذف البا لم يجز دخول من على زيد، لعدم دخول من على الحرف ولولا الاضافة لما حذف الباء.

(٥) أى: نظير المثال السابق، وهو ما أحد... فى جميع الخصوصيّات من رفع الظاهر و حذف الضمير والتقديرات.

(٦) (أولى) من الولاية، وهى القرب، والفضل الدرجة الرفيعة والمعنى (لن ترى من

ولايَةِ(١) الفَضْلِ بِالصِّدِّيق ثُمَّ مِن فَضْلِ ٱلصِّدِّيق ثُمَّ مِنَ ٱلصِّدِّيق.

خاتمة: أجْمَعُوا على أنَّ أفعلَ التفضيلِ يَعْمَلُ فى ٱلتَّمييزِ والحالِ و ٱلظَّرفِ(٢) و عَلى أنَّهُ لا يَعمَلُ فى المَفعُولِ المُطْلَقِ ولا فى المَفعُولِ بِهِ و أمّا قَوْلُهُ تَعالى(٣): «أَللّٰهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ» فَحيثُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيه أَعْلَم(٤) أوْ مَفعولٌ به عَلى السَّعَة(٥)ــ كَذا قالوه. قالَ أَبُوحَيّان: و قَواعِدُ ٱلنَّحْوِ تأْبَاهُ(٦)، لِنَصِّهِم على أنَّ حيثُ لا يَتَصَرَّف، و أنَّه لا يُتَوَسَّعُ إلاّ فى

رفيق يكون الفضل أقرب اليه من قرب الفضل بالصّديق) فالمرفوع الفضل، وهو مفضّل و أولى (حالكونه فى الصديق) على الفضل فى أبى بكر الصدّيق، و نفى هذا التفضيل بان، فالمعنى ليس الفضل بأىّ صديق أولى من الفضل بأبى بكر.

(١) زيادة كلمة ولاية لتعلّق الجار بهِ كما مرّ، والتقديرات عين التقديرات فى مثال جميل فراجع.

(٢) فالأول نحو أنت أحسن الناس وجها.

والثانى: نحو زيد أشجع من عمرو راكبا.

والثالث: نحو فلان أصبر الناس عند الحوادث.

(٣) يعنى بعد ما علمنا ان افعل لا يعمل فى المفعول به ليكون حيث مفعولا به ولا يصحّ أيضا أن يكون ظرفا لاعلم فان الظرف يقتضى احاطته بمظروفه و علم اللّه لا يحاط بظرف لقوله تعالى ولا يحيطون بشىء من علمه، فلذلك تخلّصوا من ذلك بتقدير فعل من مادّة (اعلم) ليكون مفعولا به لذلك الفعل.

(٤) أى: يعلم.

(٥) يعنى انّ أفعل التفصيل و ان كان لا يعمل فى المفعول به لكنّ (حيث) ظرف والظرف موسّع فيه فيجوز أن يكون مفعولا به فى مورد لا يجوز لغيره.

(٦) أى: تمنع أن يكون حيث مفعولا به على السعة، لأنّ الظروف التى يتوسّع فيها انما هى الظروف المتصرفة مثل يوم و شهر و دار التى تثنّى و تجمع فتوسّع فيها بمعنى انّها تقع ظرفا و غير ظرف و تقع فيما لا يقع غيره و أما حيث فليست من الظروف المتصرفة فلا سعة فيها ليجوز وقوعها مفعولاً به.

اَلظَّـرْفِ الْـمَـتَـصَـرِّف. قالَ: والظاهِرُ إقْـرارُهـا(١) عَلىٰ الظرفيةِ المَجـازِ يَّةِ(٢) و تَـضْـمين(٣) اَعْـلَم مَعنىٰ مـا يُتَـعَـدّىٰ إلىٰ الظَّرفِ، فالتَّقديرُ: اَللّٰـهُ أنْفَـذُ عِلماً حَيْـثُ يَجْـعَـلُ رِسـالَتَه، أىْ هو نـافِذُ الْعِلْمِ(٤) فى هٰذِهِ الْمَواضِع.

---

(١) أى: ابقائها على الظرفيّة لا تغييرها الى المفعول به.

(٢) الـظـرفـيـة الحـقـيـقيّة أن يكون العامل فى الظرف هو الواقع فيه نحو جلست حيث جلس زيـد، فـجلست عامل فى حيث و واقع فيه أيضا، والمجاز يّة أن يكون العامل فى الظرف شيئا والواقع فيه شيئا آخر، كما نحن فيه، فانّ العامل فى الظرف اعلم والواقع فيه انفذ.

ـ و فى بـعـض النسخ (المجار ية) بالراء المهملة و عليه فالمعنى ابقائها على الظرفيّة الأصليّة المتعارفة لا الموسّعة المتسامحة، فحيث ظرف حقيقىّ ولرفع الاشكال المذكور نتصرّف فى (اعلم) و نضّمنها فعلا يمكن تعديته الى الظرف وهو انفذ.

(٣) الـتـضمين أن نذكر كلمة من فعل أو غيره و نقصد معها كلمة أخرى، و نأتى مع المـذكـورة بمـا لا يـلائمـهـا، بـل يختفى بتلك الكلمة كقوله سبحانه فى من يأكل مال اليتيم: (انّما يـأكـلون فى بطونهم نارا) فالمذكور يأكلون، ولكنّ تعديته الى النار تدلّ على فعل آخر يلائم النار، وهو (يجزون) والتقدير يأكلون مال اليتيم و يجزون نارا.

فهنا المذكور (اعلم) والمقصود فى ضمنه انفذ بدليل حيث، فانّ حيث ظرف و اعلم لا يقع فى الظرف، فالمناسب ان نقدّر (انفذ) فى ضمن اعلم ليمكن وقوعه فى الظرف.

(٤) انّما اوّل انفذ بنافذ، اذ لو بقى افعل على معناه التفضيلىّ للزم تصوّر وجود نفوذ علم لـغـيـراللّه بجـنـب نـفـوذ عـلمه مع ان صفات المخلوقين لا تقاس بصفات اللّه ولا وجود لها دون وجـودهـا، لأنّ صفاته سبحانه موجودة بالذات وصفات غيره موجودة فى ظلّ صفاته لا فى عرضه و بجنبه و قوله هذه المواضع أى: مواضع جعل الرسالة.

يَتْبَعُ فِى ٱلْإِعْرَابِ ٱلاَسْمَاءَ ٱلْأُوَلْ * نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ
فَٱلنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمُّ مَا سَبَقْ * بِوَسْمِهِ أَوْوَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ

هذا باب النعت

هو والوَصْف بِمَعنى، و لَمّا كان(١) اَحَدَ التَّوابع بدَأ بِذِكرها إجْمالاً ثم فَصَّلَ فقال:

(يَتْبَعُ فى ألإعْرابِ ٱلاسْماءَ ٱلاُوَل)(٢) أَربعةُ أَشياءٍ: (نَعْتٌ، وَتَوْكيدٌ وَ عَطْفٌ، وَبَدَلٌ) وسَيأْتى بَيانُ كُلٍّ.

(فَالنَّعْتُ تابِعٌ) أَىْ تالٍ لا يَتَقَدَّمُ أَصْلاً(٣)، وهو جِنسٌ (مُتِمٌّ) أَىْ

---

(١) أى: لأجل انّ النعت كان واحدا من التوابع الأربعة اقتضى ذلك أن يبدء المصنف بذكر التوابع اجمالا ثمّ يشرع فى ذكر كلّ واحد تفصيلا.

(٢) أى: الأسماء المتبوعة لها.

(٣) اشارة الى ان قول المصنف (تابع) يستفاد منه انه لا يتقدّم على متبوعه، لأن معنى التبعيّة التأخرّ.

مكملٌ(١) [و مُبينٌ] (مٰا سَبَقَ)(٢) فَصْلٌ مُخرِجٌ عَطْفَ النَّسقِ والْبَدَلَ (بِوَسْمِهِ)(٣) أَيْ ماسبق ــ و يسمى نعتاً حقيقياً (أَوْ وَسْمِ مٰا بِهِ ٱعْتَلَقَ)ــ و يُسَمّٰى سَبَبِيّاً ــ و هٰذٰا فَصْلٌ ثٰانٍ(٤) يُخرِجُ التَّأكيدَ والبَيٰانَ.

و شَمَلَ قولُهُ «مُتِمٌّ(٥) مٰا سَبَقَ» مٰا يُخَصِّصُهُ نَحو: «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

---

(١) فان النعت وضع للدلالة على معنى فى متبوعه أو متعلّق متبوعه فعالم فى قولنا رجل عالم يزيد على رجل صفة العلم وكذا رجل عالم أبوه يخصّص الرجل بعلم أبيه بخلاف عطف النسق، فان التابع فيه مغاير و مباين للمتبوع، وكذا البدل.

نعم قد يكون البدل متمّما للمبدل منه نحو أعجبنى زيد علمه لكنه غير مراد للمتكلّم اصالة، بل يستفاد منه التتميم عرضا.

(٢) أى: المتبوع.

(٣) متعلّق بقوله متّم يعنى ان النعت يتّم متبوعه اما بسبب كونه علامة لنفس المتبوع، أو لكونه علامة لمتعلّق المتبوع، فالأول نحو رأيت رجلا عالما والثانى نحو رأيت رجلا عالما أبوه، فعالما فى الثانى و ان كان فى الواقع صفة للأب لكنه وسم لرجل اذ جعله ابن العالم، و يسمى الثانى سببيّا لانّه يصير سببا لحصول صفةٍ فى متبوعه كأبن العالم فى المثال و نحو جائنى رجل واسع داره، فانّ واسع وان كان صفة حقيقة للدار لكنه تسّبب صفة لرجل أيضا وهو كونه (صاحب دار واسع).

(٤) يعنى قوله (أو وسم ما به اعتلق) يخرج التأكيد والبيان لأنهما لا يأتيان لمتعلّق متبوعهما.

(٥) يعنى ان اتمام الصفة موصوفه قد يكون بتخصيصه ايّاه، كما اذا كان الموصوف عامّا و أراد المتكلم نوعا خاصّا منه فيتم مراده بصفة فقوله سبحانه (تحرير رقبة) ناقص، لأنّ الرقبة عامّة، و ليس المراد عمومه فأتمّه بمؤمنة ليخصّصه بالنوع المراد منها.

وقد يكون الاتمام بتوضيح الصفة موصوفها، كما اذا كان الموصوف خاصّا و معرفة لايحتاج الى التخصيص، لكنّه باشتراكه بين متعدّد وضعا أوجب ابهاما للسامع فاحتاج الى توضيح، فان زيد فى المثال الثانى علم و خاص لكنّ المسمّى بزيد متعدّد و مشترك بين الكاتب و غيره، فالكاتب موضح و رافع للابهام.

وَلْيُعْطَ فِي ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ مَا * لِمَا تَلاَ كَٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا
وَهْوَ لَدَى ٱلتَّوْحِيدِ وَٱلتَّذْكِيرِ أَوْ * سِوَاهُمَا كَٱلْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

مُؤْمِنَةٍ» وَمَا يُوَضِّحُهُ نَحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَاتِبِ»، وَيَلْحَقُ به(١) مَا يَمْدَحُهُ أَوْ يَذُمُّهُ أَوْ يُرَحَّم عليه أَوْ يُؤَكِّدُهُ نَحو «أَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، «أَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ»، «أَللّٰهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمِسْكِينُ»، «لَا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ»(٢)

(فَلْيُعْطَ) أَى النَّعتُ سَوَاءٌ كانَ حَقِيقِيّاً أَوْ سَبَبِيّاً (فِي ٱلتَّعْرِيفِ وَ ٱلتَّنْكِيرِ مَا) ثَبَتَ (لِمَا تَلَى) أَىْ لِمَتْبُوعِهِ، و يَجِبُ حينئذٍ(٣) أَنْ يكونَ الْمَتبوعُ أَعْرَفَ مِن النَّعتِ أَوْ مُسَاوِياً لَه (كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) و «بِالرَّجُلِ الْفَاضِلِ»(٤).

(وَ هْوَ) أَي النَّعتُ (لَدَى ٱلتَّوْحِيدِ وَ ٱلتَّذْكِيرِ) أَىْ عِندَ ثُبُوتِهمَا لِلْمَتبُوعِ

---

(١) الضمير يعود الى (متم) و انما كان النعت فى هذه الموارد ملحقا بمتمّ، لأنّ المنعوت فيها تام لا يحتاج الى تخصيص أو توضيح و انّما أتى بالنعت لأغراض أخر.

(٢) (فرّب) مدح، و (الرجيم) ذمّ، و (المسكين) ترحّم، و(اثنين) تأكيد لدلالة اللهين على اثنين.

(٤) بعد ما علم ان تعريف الصفة مأخوذ من تعريف المتبوع لقوله (ما ثبت لما تلا) فلا يجوز أن يكون التابع أعرف من متبوعه، لكون تعريفه فرعا لتعريف المتبوع، فيجب أن يكون المتبوع أعرف أو مساويا للنعت.

(٥) فالأول لتوافق النعت متبوعه فى التنكير، والثانى للتعريف و تراهما مساويين فى التعريف لكونهما معرّفين بأل و لأعرفيّة المنعوت نحو رأيت زيدا الفاضل فان تعريف زيد بالعلمية و هو أقوى من التعريف بأل.

(أَوْ سِوٰاهُمٰا) وهو ٱلتَّثنيةُ والجَمْعُ والتأنيثُ (كَالْفِعْلِ)، فَإِنْ رَفَعَ(١) ضَميرَ الْمَنعُوتِ الْمُسْتَتِر، وٰافَقَهُ فى التثنيةِ والجَمْعِ، أَو الظّٰاهَر أَو ٱلضَّميرَ البٰارزَ فَلٰا إِلاّٰ عَلىٰ لُغَةِ «أَكَلُونِىَ الْبَرٰاغيثُ»(٢)، و يُوٰافِقُهُ أَيْضاً فى التأنيثِ إِذٰا رَفَعَ ضَميرَه(٣)، و إِلاّٰ فَعَلَى التَّفْصيلِ السابقِ فى بٰابِ الفٰاعِلِ(٤)، (فَاقْفُ مٰا قَفَوْا) كـ «ٱبْنَيْنِ بِرَّيْنِ شَجٍ قَلْبٰا هُمٰا» و «ٱمْرَأَتَيْنِ حَسَنٍ مَرْآهُمٰا»(٥).

---

(١) أى: ان رفع النعت ضمير المنعوت المستتر نحو رجلا فاضلا و رجلين فاضلين و رجالا فضلاء، وافق الصفة موصوفه، وان رفع الاسم الظاهر أو الضمير البارز لم يوافق فالأول نحو رأيت رجلين عالما أبوهما، والثانى نحو جائنى غلام رجلين ضارب هما بجرّ ضارب صفة لرجلين و جائنى غلام رجال ضارب هم و نحو رأيت زيدا و الرجلين الضاربهما هو والمثال الأخير أمثل.

(٢) فانّهم يتبعون الصفة الرافعة للظاهر موصوفها فى التثنية والجمع فيقولون رأيت رجلين قائمين أبواهما كما يثّنون و يجمعون الفعل الرافع للظاهر فيقولون أكلونى البراغيث.

(٣) أى: ضمير المنعوت المستتر، نحو رأيت رجلا قائما و امرأة قائمة.

(٤) أى: ان رفع الظاهر أو الضمير البارز فعلى التفصيل السابق فى اسم الفاعل فان كان المرفوع مؤنّثا حقيقيّا وجب متابعة الصفة مرفوعه نحو رأيت رجلا أو امرأة عالمة امّه أو امّها و ان كان مجازيّا جاز الوجهان نحو رأيت رجلا أو امرأة طالعة يداه أو يداها أو طالعا يداه أو يداها، والموافقة هنا بين الصفة و مرفوعها لا بينها و بين موصوفها فلا معنى لتفصيل الشارح، بل الصحيح أن يقال: و الاّ فلا يوافق.

(٥) فبرّين نعت لابنين موافق له لرفعه الضمير المستتر و شبحٍ أصله شجى كخشن حذفت الضمّة عن الياء لثقلها عليها ثم حذف الياء بالتقاء الساكنين وهو ايضا نعت لا بنين لم يوافق الموصوف فى التثنية لرفعه الظاهر (قلبا هما) و حسن نعت لامرأة لم يوافقها فى التأنيث لرفعه الظاهر (مرااهما).

وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ * وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِى وَٱلْمُنْتَسِبْ
وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا * فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

(وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) وهو مادَلَّ على حَدَث وصاحِبِهِ(١)، كَاسْماءِ الْفاعِلِ والمَفعُولِ و ٱلتَّفضيلِ وٱلصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ (كَصَعْبٍ وَ دَرِبٍ) بالدّالِ الْمُهْمَلَةِ، وهو الْخَبيرُ بِالأشْياءِ الْمُجَرِّبِ لَها (وَشِبْهِهِ) وهو ما أُقيمَ مَقامَهُ(٢) مِنَ الأسْماءِ العارِيَةِ عَنِ الإشْتِقاق (كَذا)(٣) الْمشارِ بِها (وَذى) بِمَعنى صاحِب (وَٱلْمُنْتَسِبْ) نَحو «رَجُلٌ تَميمِيٌّ جاءَنى».

(وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ) اسْماً (مُنَكَّراً) لَفظاً، نَحو: «وَٱتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فيهِ إلى ٱللّٰه»(٢)، أَوْ مَعنًى نَحو:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى ٱللَّئِيمِ يَسُبُّنى(٤) [فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنينى]

(فَأُعْطِيَتْ) حينئذٍ(٥) (ما أُعْطِيَتْهُ) حالِكونها (خَبَراً) مِن الرّابِطِ و مِن تَعَلُّقِها بِمَحذُوفٍ وُجُوباً إذا كانَتْ ظَرْفاً أَوْ جارّاً و مَجرُوراً أَوْ غَيرَ ذٰلك (٦) مِمّا

---

(١) لم يقل و فاعله ليشمل اسم المفعول فان صاحب الحدث يطلق على القائم به، والواقع عليه.

(٢) أى: مقام المشتقّ.

(٣) أى: مثل ذا الذى ليس بمشتقّ، ولكنّه شبهه، لأنه فى تأو يل المشتقّ (مشاربها) فيكون فى تأو يل اسم المفعول و ذى فى تأو يل (صاحب) اسم فاعل و تميمىّ المؤول بالمنتسب الى تميم.

(٤) فترجعون جملة وهى صفة ليوما وهو نكرة لفظا.

(٥) فيسبّنى صفة للئيم واللئيم معرفة لفظا لدخول ال عليه لكنه نكرة معنى لكون ال الداخلة عليه جنسا و ليس المراد لئيما معيّنا.

(٦) أى: أعطيت الجملة حين وقوعها صفة كل ما أعطيته حين وقوعها خبرا.

(٧) كجواز حذف الرابط اذا كان معلوما نحو واتّقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس أى:

وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ ٱلطَّلَبِ * وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ
وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيراً * فَالْتَزَمُوا ٱلْإِفْرَادَ وَٱلتَّذْكِيرَا

سَبَق ذِكرُهُ.

(وَ ٱمْنَعْ هُنا إيقاعَ) الْجُملةِ (ذاتِ ٱلطَّلَبِ)(١) وَ إنْ لَم يُمْنَع إيقاعها خَبَراً (وَ إنْ أَتَتْ) مِن كَلامِهم(٢) أَي الْعَرَب (فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ) نَعْتاً (تُصِب) نَحو:

[حَتّىٰ إذا جَنَّ ٱلظَّلامُ وَ ٱخْتَلَطْ] جاؤُوا بمَذْق هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ(٣)

أَيْ مَقُول فيه هَلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطّ.

(وَ نَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثيراً) عَلىٰ تَقدير مُضاف (فَالْتَزَمُوا) لِذٰلِكَ (ٱلْإِفْرادَ وَ ٱلتَّذْكيرا) له(٤) و إنْ كانَ الْمَنعُوتُ بِخِلافِ ذٰلِكَ كـ «ٱمْرَأَةٍ رِضًى» و عَدْلَيْنِ رِضًى(٥)، ولٰا يُنْعَتُ بِغَيرِ ما ذُكِرَ مِنَ الجَوامِدِ(٦).

لا تجزى فيه و كصحّة تأو يلها بالمفرد.

(١) من أمر أو نهى أو استفهام فلا يقال مررت برجل أضربه.

(٢) أى: ان أتت جملة ذات الطلب صفة بحسب الظاهر فقدّر هناك القول ليكون الصفة القول المقدّر لا الجملة الطلبيّة.

(٣) فهل رأيت جملة طلبيّة لأنها استفهام وقعت صفة لمذق، ولكن الصفة فى التقدير مقول فيه لا الطلب (هل رأيت).

(٤) أى: يلزم فى المصدر الصفة أن يكون مفردا مذكّرا دائما و ان كان موصوفه تثنية أو جمعا أو مؤنّثا.

(٥) أى: امرأة ذات رضى و عدلين ذوى رضى فرضى مصدر وقع صفة وهو مفرد مذكر مع ان الموصوف فى الأول مؤنّث و فى الثانى تثنية.

(٦) أى: غير شبه المشتق و غير المصدر.

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ * فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ٱئْتَلَفْ
وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وَحِيدَىْ مَعْنَىَ * وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا
وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ * مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أَتْبِعَتْ

(وَ نَعْتُ غَيْرِ وٰاحِدٍ)(١) وهو الْمُثَنّٰى والْمَجموعُ، ولا يَكُونُ(٢) [النَّعتُ حينئذٍ] اِلاّ مُتَعَدِّداً (إِذَا ٱخْتَلَفَ) مَعنٰاهُ قَطعاً (فَعٰاطِفاً) لِبَعْضِهِ عَلٰى بَعْض (فَرِّقْهُ) نَحو «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عٰالِمٍ وَ جٰاهِلٍ» وَ (لٰا) تُفَرِّقُهُ (إِذَا ٱئْتَلَفْ)(٣) نَحو «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عٰاقِلَيْنِ».

(وَ نَعْتَ مَعْمُولَىْ) عٰامِلَيْنِ (وَ حِيدَىْ مَعْنَىَ وَ عَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنٰا) نَحو «ذَهَبَ زَيْدٌ و انْطَلَقَ عَمْرٌ و العٰاقِلٰانِ»(٤) فإنِ اخْتَلَفَ العٰامِلانِ مَعْنًى و عَمَلاً أَوْ فى أَحَدِهِمٰا(٥) وَجَبَ القَطْعُ.

(وَ إِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ(٦) وَ قَدْ تَلَتْ) إسْماً (مُفْتَقِراً) فى الإيضٰاحِ و

---

(١) أى: غير المفرد.

(٢) اذا كان المنعوت غير مفرد فلا محالة يكون النعت متعدّدا بتعدّد المنعوت.

(٣) أى: اتّفق معناه.

(٤) فالعاقلان نعت لزيد وعمرو وهما معمولان لذهب و انطلق وهما بمعنى واحد.

(٥) فالمختلفان معنى وعملا نحو جائنى زيد وضربت عمروا منطلقين والمختلفان معنى فقط، نحو جائنى زيد و أكرمنى عمروراكبين والمختلفان عملا فقط نحو مررت بزيد و جاوزت عمروا كاتبين.

(٦) يعنى اذا تعقب نعوت متعدده لمنعوت واحد فقد يكون المنعوت محتاجا فى ايضاحه و تعيينه الى الجميع فهنا لا يجوز قطع أىّ واحد منها عن الوصفيّة، بل يجب اتّباع الجميع نحو رأيت رجلا عالما خيّاطا شجاعا فيما اذا كان الرجل العالم متعدّدا، وكذا العالم الخيّاط وكان العالم الخيّاط الشجاع منحصرا بواحد فلأجل معرفة الرجل يجب اتباعه النعوت الثلاثة ولا يجوز القطع.

وَٱقْطَعْ أَوِٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا * بِدُونِهَا أَوْبَعْضِهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا
وَٱرْفَعْ أَوِٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا * مُبْتَدَأً أَوْنَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا
وَمَا مِنَ ٱلْمَنْعُوتِ وَٱلنَّعْتِ عُقِلْ * يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي ٱلنَّعْتِ يَقِلّ

ٱلتَّعيينِ (لِذِكْرِ هِنَّ اتُّبِعَتْ) وُجُوباً (وَ ٱقْطَعْ أَوِ ٱتْبَعْ إِنْ يَكُنْ) المَنعُوتُ (مُعَيَّناً بِدُونِهَا) كُلِّهَا (أَوْ بَعْضِهَا ٱقْطَعْ مُعْلِناً) إِنْ كَانَ مُعَيَّناً به(١) دُونَ غَيرِهِ و أَتْبِعِ البَاقِي بِشَرْطِ تَقْدِيمِهِ(٢).

(وَ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ) ٱلنَّعْتَ (إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِراً) بكسرِ الميمِ (مُبْتَدَءاً) رَافِعاً له (أَوْ) فِعلاً (نَاصِباً) له (لَنْ يَظْهَرَا) أَبَداً. نَحو «أَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الْحَمِيدُ» أَيْ هُوَ، «وَ ٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ» أَيْ أَذُمُّ.

(وَ مَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَ ٱلنَّعْتِ عُقِلَ) أَيْ عُلِمَ (يَجُوزُ حَذْفُهُ)(٣) نَحو «وَ عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ ٱلطَّرْفِ»، «فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَ لَمْ أُمْنَع»، أَيْ شَيْئاً طَائِلاً (وَ لٰكِنَّ الحذفَ (فِي ٱلنَّعْتِ يَقِلُّ) و فى المَنعُوتِ يَكْثُرُ.

وقد يكون المنعوت معيّنا بدون النعوت كلّها فيجوز اتباع الجميع وقطع الجميع، وقد يكون محتاجا الى بعض دون بعض فيجب اتّباع البعض المحتاج اليه، و فى البعض المستغنى عنه يجوز الأمر ان، ففى المثال السابق ان عرف الرجل بدون النعوت جاز قطع الجميع، وان احتاج الى (عالما) فقط وجب اتباعه و فى الأخير ين يجوز الأمر ان.

(١) أى: ان كان معيّنا ببعض لا بالبعض المقطوع ليخلّ بالمعنى و قوله دون غيره متعلّق بأقطع أى: اقطع البعض الذى يكون المنعوت معيّنا بدونه دون غير هذا البعض أى البعض المحتاج اليه بل اتّبع هذا البعض وهو المراد بالباقى.

(٢) أى: يجب تقديم الباقى وهو البعض المعيّن به و تأخير المقطوع.

(٣) أى: كلّ واحد من المنعوت والنعت اذا كان معلوما عند السامع يجوز حذفه ففى الآية المعلوم هو المنعوت أى (حور) و فى البيت النعت أى: (طائلا).

بِالنَّفْسِ أَوْبِالْعَيْنِ ٱلِاسْمُ أُكِّدَا * مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ ٱلْمُؤَكَّدَا
وَٱجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا
وَكُلاَّ ٱذْكُرْ فِي ٱلشُّمُولِ وَكِلا * كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

الثانى من التوابع التوكيد

و يُقال له التأكيدُ وهو ـ كما فى شرح الكافية ـ تابعٌ يُقْصَدُ بِهِ كَوْنُ المَتبُوع عَلىٰ ظاهِرِهِ(١).

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ) بمعنىٰ الذّات (ألِاسْمُ أُكِّدا) تأكيداً مَعْنَوِيّاً يَقتضى التَّقْرير(٢) (مَعَ ضَمير) مُتَّصِلٍ بهما (طابَقَ الْمُؤَكَّدا) ـ بفَتْحِ الكافِ ـ فى إفْرادِهِ و تَذكيرِهِ و فُرُوعِهِما كـ «جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ مُتَيَّماً بهِنْدٍ نَفْسِها».

(وَ ٱجْمَعْهُما) أَى النَّفْسَ والْعَيْنَ (بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعا ما لَيْسَ واحِداً) أَىْ مُثَنىً أَوْ مَجمُوعاً، فَقُل «جاءَ ٱلزَّيدانِ أَنْفُسُهما و أَعْيُنُهُما» (تَكُنْ مُتَّبِعاً) لِلُّغَةِ الْفَصيحَة و يَجوزُ أَنْ يُؤْتىٰ بِهِما مُفرَدَيْنِ و هو دُونَ الجَمع(٣) فَتَقُول «جاءَ ٱلزَّيْدانِ نَفْسُهُما» و مُثَنَّيَيْنِ وهو دونَ الإفراد(٤)، فَتقول «جاءَ الزَّيْدانِ نَفْساهُما».

(وَ كُلاَّ ٱذْكُرْ فِى) التأكيدِ المُقْتَضى (ٱلشُّمُولِ)(٥) أَى العُمُوم لِجَميع أَفْرادِ المُؤَكَّد أَوْ أَجْزائِهِ(٦) (وَ كِلا) و (كِلْتا) و (جَميعاً) قالَ المصنفُ: و

---

(١) أى: لم يصدر عن سهو و غلط أو تجوّز.

(٢) أى: يوجب تثبيت متبوعه.

(٣) فى الفصاحة.

(٤) فالتثنية فى المرتبة الثالثة من الفصاحة.

(٥) مقابل مقتضى التقرير، أعنى النفس والعين.

(٦) فالأول نحو رأيت القوم كلهم، والثانى نحو اشتريت الدار كلها، أى: بجميع

وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ * مِنْ عَمَّ فِى ٱلتَّوْكِيدِ مِثْلَ ٱلنَّافِلَهْ
وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا * جَمْعَاء أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا
وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ * جَمْعَاء أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

أَغْفَلَهَا أَكثرُ النَّحْوِيِّينَ، ونَبَّهَ سيبويه عَلَى أَنَّهَا(١) بِمَنزِلَةِ كُلّ، مَعْنًى و اسْتِعْمَالاً، ولم يذكر لها شَاهِداً مِن كلامِ العَرَب. وَٱئْتِ (بِالضَّمِيرِ) المُطَابِقِ (مُوصَلًا) بِهٰذِهِ ٱلأَرْبَعة، كـ:

هُمْ جَمِيعُهُمْ لَقُوهُم كُلُّهُمْ * وَٱلدَّارُ صَارَتْ كُلُّهَا مَحَلَّهُمْ(٢)

(وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ) لَفظاً علَى وَزْنِ (فَاعِلَةٍ) مُشتَقّاً (مِن عَمَّ فى ٱلتَّوْكِيدِ) فَقَالُوا «جَاءَ النَّاسُ عَامَّةٌ»، وهو (مِثْلَ ٱلنَّافِلَةِ) تَاؤُهُ تَصلحُ لِلْمُذَكَّرِ و الْمُؤَنَّث.

(وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا) لِلْمُذَكَّرِ و (جَمْعَاءَ) لِلْمُؤَنَّث و (أَجْمَعِينَ) لِلْجَمعِ الْمُذكَّرِ (ثُمَّ جُمَعَا) لِجَمْعِ المُؤَنَّثِ، ولَا يُؤَكَّدُ بِهَا قَبْلَهُ عِندَهُم(٣). (وَ) لكن (دُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِئُ) فى ٱلشِّعر (أَجْمَعُ) و (جَمْعَاءُ) و (أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ) كقولِهِ:

جزائها.

(١) أى: جميعا بمنزلة كل معنى لكونها للشمول ككلّ و استعمالا فى التبعية و اتصال الضمير المطابق للمتبوع.

(٢) فجميعهم بالرفع تأكيد لـ(هم) و كلهم بالنصب تأكيد لـ(هم) فى لقوهم و معها الضمير المطابق للمتبوع وكلها بالرفع تأكيد لفاعل (صارت) و معه الضمير المؤنث المطابق لتبوعه و الأولان لشمول الأفراد و الأخير للاجزاء.

(٣) أى: لا يؤكّد بهذه الأربعة قبل التأكيد بكل فلا يقال جاء القوم أجمعون كلّهم.

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ * وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ
وَآغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا * عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

[يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعاً تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا]
[إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا]

والْمُخْتَارُ جَوَازُهُ فِي النَّثْرِ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «فَلَهُ سَلَبُهُ أَجْمَعُ».

تتمة: أَكَّدُوا بَعْدَ أَجْمَع بِأَكْتَع فَأَبْصَع فَأَبْتَع، وبَعدَ جَمعاء بِكَتْعاء فَبَصْعاء فَبَتْعاء، وبعد أَجْمَعِينَ بِأَكْتَعِينَ فَأَبْصَعِينَ فَأَبْتَعِينَ، وبعدَ جُمَع بِكُتَع فَبُصَع فَبُتَع وشَذَّ مُجيئُ ذٰلِكَ علىٰ خِلَافِ ذٰلِك (١).

ثُمَّ إنَّ النكرةَ إذا لَم يُفِدْ تَوْكِيدُهَا ـ بِأَنْ كَانَتْ غَيرَ مَحدُودَةٍ كحينٍ وزَمَانٍ ـ فَلَا يَجوزُ [تَأْكيدهَا] باتِّفَاقٍ. (وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ) بِأَنْ كَانَ مَحدُوداً، كيَوْمٍ وشَهْرٍ وحَوْلٍ (قُبِلَ) عِندَ الكوفِيِّينَ. قالَ المصنفُ: هو(٢) أَوْلَىٰ بِالصَّوابِ سمْعاً وقياساً، ومِنه:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعاً تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعاً(٣)

(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ) مِن تَوْكِيدِ النكرةِ (شَمِلَ) لِمَا أَفَادَ أَيْضاً.

(وَآغْنَ(٤) بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا عَن وَزنِ فَعْلَاءَ) أَيْ جَمعاء فِي

---

(١) أي: مجيء هذه التأكيدات على خلاف هذا الترتيب.

(٢) أي: جواز تأكيد النكرة اذا كان مفيدا بأن كان محدودا أولى بالصواب لسماع ذلك من العرب ولكونه مطابقا لقواعد التأكيد.

(٣) فاكتع تأكيد لحول مع انه نكرة.

(٤) أي: لا يجوز تأكيد التثنية المذكر بأجمع ولا المؤنث بجمعاء بل أكدهما بكلا وكا فقط.

وَإِنْ تُـؤَكِّدِ ٱلضَّـمِيرَ ٱلْـمُـتَّصِلْ * بِالنَّفْسِ وَٱلْعَيْنِ فَبَعْدَ ٱلْمُنْفَصِلْ
عَـنَـيْـتُ ذَا ٱلرَّفْعِ وَأَكَّـدُوا بِمَا * سِوَاهُـمَا وَٱلْـقَـيْـدُ لَنْ يُلْتَزَمَا
وَمَا مِنَ ٱلتَّـوْكِيدِ لَـفْظِيٌّ يَجِي * مُـكَـرَّراً كَـقَوْلِكَ ٱدْرُجِي ادرجي

الْـمُـؤَنَّث (وَ وَزْنِ أَفْعَلَا) أىْ أَجْمَع فى الْمُذَكَّر، و أَجَازَ الكُوفِيُّونَ اسْتِعمَالَ ذٰلِكَ (١) قِيَاساً.

(وَ إِنْ تُـؤَكِّدِ ٱلضَّـمِيرَ الْـمُـتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنِ فَبَعْدَ) أَنْ يُؤَكِّدَهُ (الْـمُـنْـفَصِلُ عَنَيْتُ) بِهٰذَا(٢) ٱلضَّمِير (ذَا ٱلرَّفْعِ)، نَحو «قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ» بِخِلَافِ «قُومُوا أَنْفُسُكُمْ»، و يَجوزُ تَأْكِيدُ ذَا ٱلنَّصْبِ والْجَرِّ بِهِمَا و إِنْ لَم يُؤَكَّد بِمُنْفَصِلٍ(٣) (وَ أَكَّدُوا) ٱلضَّمِيرَ الْمُتصلَ الْمَرفوعَ (بِمَا سِوَاهُمَا)(٤) وَ الْقَيْدُ الْمذكورُ(٥) حينئذٍ (لَنْ يُلْتَزَمَا) فَيجوزُ تَرْكُهُ.

(وَ مَا مِنَ ٱلتَّـأكِيدِ لَفْظِيٌّ)(٦) هو الّذى (يَجِيءُ مُكَرَّراً) و يَكُونُ فى الْمُفرِدِ وَ الْجُملةِ، فَالأَوَّلُ إِمّا بِلَفظِهِ (كَقَوْلِكَ ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي)(٧) أَوْ بِمُرَادِفِهِ كَقَوْلِهِ «أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ»(٨)، والثانى إِمّا يَقْتَرِنُ بِحَرْفِ عطفٍ وَ هو

---

(١) أى: تأكيد التثنية بأجمع و جمعاء.

(٢) أى: باتيان المنفصل فيما اذا كان المتبوع المتّصل مرفوعا.

(٣) نحو رأيته نفسه و مررت به نفسه.

(٤) أى: سوى النفس والعين.

(٥) أى: التأكيد بالمنفصل فيجوز تركه نحو جاءوا كلّهم أجمعون.

(٦) أى: قسم من التأكيد لفظى.

(٧) المقصود تأكيد الفعل فقط و ان تكرّر معه الفاعل أيضا فلا يرد عليه انه من تأكيد الجملة.

(٨) فأكّد (حقيق) بمرادفه فى المعنى وهو قمين وان لم يتّحدا لفظا.

وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ * إِلاَّ مَعَ ٱللَّفْظِ ٱلَّذِي بِهِ وُصِلْ
كَذَا ٱلْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ * بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى
وَمُضْمَرَ ٱلرَّفْعِ ٱلَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلْ * أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلْ

ٱلأَكْثَر كقولِهِ تَعالىٰ: «أَوْلىٰ لَكَ فَأَوْلىٰ ثُمَّ أَوْلىٰ لَكَ فَأَوْلىٰ» أَوْلا، كقولِهِ:

أَيا مَنْ لَسْتُ أَقْلاهُ * وَلا فِي الْبُعْدِ أَنْساهُ
لَكَ ٱللّٰهُ عَلىٰ ذٰلِكَ * لَكَ ٱللّٰهُ لَكَ ٱللّٰهُ(١)

(وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ) إِذا أَكَّدْتَهُ تَأْكِيداً لَفْظِيّاً (إِلاَّ مَعَ ٱللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلَ) نَحو «مَرَرْتُ بِكَ بِكَ» و «رَأَيْتُكَ رَأَيْتُكَ»، و لِوُضُوحِ أَمْرِ الْمُنفصِلِ(٢) سَكَتَ عَنْهُ. (كَذٰا) أَيْ كَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ (الْحُرُوفُ غَيْرَ مٰا تَحَصَّلا بِهِ جَوٰابٌ) فَيَجِبُ إِعٰادَةُ مٰا ٱتَّصَلَ بِهٰا، نَحو «أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذٰا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرٰاباً وَعِظٰاماً أَنَّكُمْ»(٣). و شَذَّ:

حَتّىٰ تَرٰاهٰا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ(٤)

و أَشَذُّ مِنه(٥): «وَلا لِلِمٰا بِهِمْ»، أَمّٰا الْحُرُوفُ الْجَوٰابِيَّةُ (كَنَعَمْ وَكَبَلىٰ) فَيَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِإِعٰادَتِهٰا وَحْدَهٰا.

(وَمُضْمَرَ ٱلرَّفْعِ الَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلَ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلَ) مَرْفُوعاً أَوْ غَيْرَهُ، نَحو «اُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» و «قُمْتَ أَنْتَ» و «أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ» و «مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ».

---

(١) فلك الله جملة مبتدء و خبر كرّر للتأكيد بغير عطف.
(٢) لأن معنى المنفصل انه غير متّصل بشيء ليذكر مع التأكيد.
(٣) فأكّد (انّ) مع ما اتّصل بها (كم).
(٤) كرّر الحرف من غير ذكر متّصل به.
(٥) لاتّصال التابع بما لم يتّصل بالمتبوع.

ٱلْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ * وَٱلْغَرَضُ ٱلْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ
فَذُو ٱلْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ ٱلصِّفَهْ * حَقِيقَةُ ٱلْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ
فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ ٱلْأَوَّلِ * مَا مِنْ وِفَاقِ ٱلْأَوَّلِ ٱلنَّعْتُ وَلِى
فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

الثالث من التوابع العطف

(أَلْعَطْفُ إمّا ذُو بَيانٍ أَوْ نَسَقٍ، وَٱلْغَرَضُ ٱلْآنَ بَيانُ ما سَبَقَ(١)، فَذُو الْبَيانِ تابِعٌ شِبْهُ ٱلصِّفَةِ) فى أنَّ (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) لكِنَّهُ مُخالِفٌ لَها فى أَنَّهُ لا يَكونُ مُشتَقّاً ولا مُؤَوَّلاً (فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الْأَوَّلِ)(٢) أى المَتبُوع (ما مِنْ وِفاقِ الْأَوَّلِ ٱلنَّعْتُ وَلِىَ) مِن تَذْكيرٍ وَ إفْرادٍ و غَيْرِ ذٰلِكَ.

إذا عَلِمتَ ذٰلكَ (فَقَدْ يَكُونانِ) أى الْعَطفُ و مَتبوعُه (مُنَكَّرَيْنِ) نَحو «إسْقِنى شِرْباً حَليباً» (كَما يَكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ) نَحو «ذَكَرْتُ ٱللّٰهَ فى الْوادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً»(٣)، و أشارَ بِإتْيانِهِ بِكافِ ٱلتَّشبيهِ الْمُفهمةِ لِلْقِياسِ ٱلشَّبَهى(٤)

---

(١) أى: ما سبق فى البيت وهو البيان.

(٢) (من) للبيان، أى: اعط عطف البيان من موافقة متبوعه ما أعطيت النعت من وفاق متبوعه وهو أربعة من عشرة فواحدا من التذكير والتأنيث وواحدامن الافراد و التثنية والجمع، و واحدا من التعريف والتنكير، و واحدا من الرفع والنصب والجرّ.

(٣) فطوى بيان للمقدّس، وهما معرفتان المعطوف بالعلميّة والمعطوف عليه بأل، والتبس الأمر على بعض الأساطين من الشرّاح حيث توهّم ان المقدّس عطف بيان للوادى، و غفل من ان عطف البيان لا يكون مشتقّا ولا مؤولاّ، كما مرّ من الشارح قبل أسطر.

(٤) القياس اعطاء حكم شىء لشىء آخر لمشابهتهما فى علّة الحكم وهو على قسمين شبهىّ و أولوىّ، اذ قد تكون العلّة فى المشبه أقوى من المشبه به فأولوىّ، وقد يكون مساو يا معه فشبهىّ.

مثلا اذا ورد دليل على ان الخمر نجس لأنه مسكر، وكان مايع غير الخمر مسكرا بمقدار

بَلِ الْأَوْلَوِيّ ــ لِأَنَّ احْتِيَاجَ النَّكِرَةِ إِلَى الْبَيَانِ أَشَدُّ مِن غَيرِهَا ــ إِلَى خِلَافِ مَن مَنَعَ إِتْيَانَهُمَا(١) نَكِرَتَيْنِ كَالزَّمَخْشَرِي، أَوْ ذَهَبَ إِلَى اشْتِرَاطِ زِيَادَةِ تَخْصِيصِهِ(٢).

فائدة: جَعَلَ أَكثرُ النَّحوِيِّينَ التَّابِعَ الْمُكرَّر به لَفْظُ الْمتبوع(٣) كقولِهِ:

[إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً] لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا

عَطْفَ بَيَان. قَالَ المصنفُ: و الْأَوْلَى عِندى جَعلُهُ تَوْكِيداً لَفظِيّاً، لِأَنَّ عَطفَ البَيَانِ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ لِلْأَوَّلِ به زِيَادَة وُضُوحٍ، و تكرير اللّفظِ لَا يُتَوَصَّلُ به إِلَى ذٰلِك.

اسكار الخمر فيقاس على الخمر، و يقال: هذا المايع نجس كما انّ الخمر نجس لكونه مثل الخمر فى الاسكار، فهذا قياس شبهىّ و امّا اذا كان الاسكار فى ذلك المايع أشدّ من الاسكار فى الخمر فالقياس أولوىّ، وهو أقوى دليلا من الشبهىّ.

ففيما نحن فيه نعلم انّ عطف البيان انّما يؤتى به لبيان المعطوف عليه وايضاحه و عطف البيان فى المعرفة مسلم عند النحاة، و أما النكرة وان لم يرد من أقوال النحاة دليل على مجيئه عطف بيان الاّ انّ قياسه على المعرفة دليل عليه.

فاستدلّ المصنف بهذا الدليل لمجىء النكرة عطف بيان لتشبيهه النكرة بالمعرفة، و فى هذا اشارة الى خلاف من منع من اتيان عطف البيان، و معطوفه نكرتين كالزمخشرى أو خلاف من أجاز عطف البيان فى النكرة لكن بشرط أن يكون فى المعطوف زيادة تخصيص للمعطوف عليه.

فدفع الخلافين بدليل القياس و حاصله انه لا معنى لاتيان المعرفة بيانا ولا نجوّز ذلك فى النكرة مع ان العلّة موجودة فى النكرة.

(١) أى: المعطوف والمعطوف عليه.

(٢) نحو جائنى انسان رجل.

(٣) لا معناه، فان (نصر) التابع أى: الثانى مصدر، والمتبوع علم لشخص، فكأنه قال يا نصر الذى هو نصر للناس نصرا، والثالث مفعول مطلق معمول لنصر الثانى، والمراد انه اذا كان التابع تكرارا للفظ المتبوع دون معناه جعله أكثر النحويّين عطف بيان، و أما اذا كان تكرارا لفظا و معنى فلا خلاف فى انّه تأكيد، فتدبّر.

وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا
وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ ٱلْبَكْرِيِّ * وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

(وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى)(١) عَطفُ الْبَيَانِ (فى) جَمِيعِ المَسَائِلِ (غَيرِ) مَسْأَلَتَيْنِ:

ٱلأُولَى ــ أَنْ يكونَ التابعُ مُفرَداً مُعرَباً والْمَتبوعُ مُنَادَى (نَحْوَ يَا غَلَامُ يَعْمُرَا)(٢) فَيَجبُ فى هٰذِهِ الحَالَةِ كونُهُ عَطفَ بَيَانٍ، ولَا يَجُوزُ أَنْ يَكونَ بَدَلاً لِأَنَّه لَوْ كَانَ [بَدَلاً] لكَانَ فى تَقديره حَرفُ النِّدَاءِ(٣)، فَيَلْزَم ضَمُّهُ.

(وَ) ٱلثَّانيةُ ــ أَنْ يكونَ المَعطوفُ خَالِياً مِن لَامِ ٱلتَّعريف والْمَعطُوفُ عَلَيه مُعَرَّفاً بِهَا مَجرُوراً بِإِضَافَةِ صِفَةٍ مُقترِنَةٍ بِهَا(٤) (نَحوِ بِشْرٍ) الَّذى هو (تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) فى قولِهِ:

أَنَا ٱبْنُ ٱلتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٌ [عَلَيهِ ٱلطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً]

فَيَجبُ فى هٰذه الحالةِ أَنْ يَكُونَ عَطْفاً (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ) عِندَنَا، لِأَنّه حينئذٍ يكونُ فى تَقديرِ إعَادَةِ العَامِلِ، فَيَلزمُ إضَافَةُ الصفةِ المعرفةِ بِٱللَّامِ إلَى الخَالى عَنهَا، وهو غَيرُ جَائِزٍ، كَمَا تَقَدَّم(٥)، وهو مَرْضِيٌّ عِندَ الفَرَّاءِ

---

(١) يعنى: كل تابع يصلح لأن يكون عطف بيان يصلح لأن يكون بدلا، الاّ فى موردين.

(٢) فيعمر مفرد معرب وغلام منادى مبنى على الضم لكونه نكرة مقصودة.

(٣) لأن البدل فى نيّة تكرار العامل ولو تكرّر العامل وهو حرف النداء لصار يعمر مبنيّا على الضم، لأنه يصير بذلك منادى مفرد معرفة.

(٤) أى: بلام التعريف.

(٥) فى باب الاضافة.

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ ٱلنَّسَقْ * كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

لِتَجْوِيزِهِ ما يَلزمُ عَلَيه(١)، وقد تَقَدَّم تَأْيِيدُهُ.

تنبيه: اسْتَشْكَلَ ابنُ هِشَام فى حَاشِيةِ التَّسهيلِ ما عَلَّلْنَا بِهِ هَاتَيْن الْمَسأَلَتَيْنِ بِأَنَّهم يَغْتَفِرُونَ فى الثَّوَانى [أى التَّوَابِع] مَا لَا يَغْتَفِرُونَ فى الْأَوَائِل(٢)، وقد جَوَّزُوا فى «إِنَّكَ أَنْتَ» كَوْن أَنْتَ تَأكيداً [لِلْكَافِ] و كونه بَدَلاً، مَعَ أَنَّه لَا يَجوزُ «إِنَّ أَنْتَ».

القسمُ الثانى مِن قِسْمَيِ الْعَطفِ عَطفُ ٱلنَّسَق

وهو بِفَتحِ ٱلسِّين: اسْمُ مَصْدَرِ «نَسَقْتُ الْكَلَامَ اَنسُقُهُ»أىْ عَطَفْتُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَ الْمَصْدَر بالتَّسْكين.

(تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ) بِكَسْرِ البَاءِ (عَطْفُ ٱلنَّسَق(٣)، كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَ

---

(١) الضمير يعود الى تقدير اعادة العامل، يعنى لتجو يز الفراء ما يلزم على هذا التقدير، وهو اضافة الصفة المعرّفة باللام الى الخالى عنها وقد تقدم تأييد قول الفرّاء باستعمال الامام الشافعى له فى خطبته بقوله: (الجاعلنا) فى باب الاضافة.

(٢) يعنى عدم جواز اضافة الصفة المعرف باللام الى الخالى عنه انما هو فى الأوائل، أى: غير التوابع، و أما فى الثوانى، أى: التوابع فلا بأس، والدليل على ذلك انهم جوّزوا فى (انّك أنت) أن يكون (أنت) بدلا مع انّه لا يجوز دخول انّ على أنت.

(٣) عطف النسق مبتدء و تال خبره المقدم و باء بحرف بمعنى مع والجار والمجرور متعلّق بتال و متبع صفة لتال والمعنى: عطف النسق تابع مع حرف معقّب.

فتال بحرف يخرج التوابع الاخر من النعت والبيان والبدل، سوى التابع الذى مع بعض الحروف كالنعت فى قولنا جائنى زيد العالم، لأنّ العالم مع حرف التعريف فأخرجه بقوله متبع لأنّ حرف التعريف ليست من الحروف المتبعة أى: المعقّبة لشىء عقيب شىء.

فَالْعَطْفُ مُطْلِقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا * حَتَّى أَمْ أَوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا
وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ * لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ

ثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ. فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً) أَيْ لَفْظاً وَمَعنًى (١) (بِوَاوٍ) و (ثُمَّ) و (فَاء) و (حَتَّى) بِالْإِجْمَاعِ، و كذا (أَمْ) و (أَوْ) عَلَى الصَّوَاب(٢) (كَفِيكَ صِدْقٌ وَ وَفَا وَ أَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ) أَيْ لَا مَعنًى (بَلْ) عِنْدَ سيبويه(٣) (وَلَا) و (لَكِنْ) عِنْدَ الْجَمِيعِ وَ لَيس عِنْدَ الكوفِيِّينَ(٤) (كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا) أَيْ وَلَد بَقَرٍ وَحْشٍ.

---

(١) فانّ هذه الحروف كما تعطف لفظا أى اعرابا كذلك تعطف معنى أيضا، بمعنى انّها تعطى للمعطوف حكم المعطوف عليه مثلا الواو فى قولنا جاء زيد و عمرو، كما انها تعطى لعمرو اعراب زيد، تعطيه حكم زيد، أى: المجىء أيضا بخلاف لا العاطفة مثلافى قولنا جاء زيد لا عمرو المجىء ثابت لزيد، و منفى عن عمرو.

(٢) اختلفوا فى انّ (ام واو) عاطفان مطلقا لفظا و معنى أو لفظا فقط فذهب بعضهم و منهم المصنف والشارح الى الأول، لأنّ زيدا و عمروا فى قولنا فى الدار زيدا و عمرو و كذا قولنا فى الدار زيد أم عمرو متساويان عند المتكلّم فى صلاحيّة كونهما فى الدار وكذا فى الشكّ فى تعيّن كل واحد منهما و ذهب بعض الى الثانى و دليلهم عدم اجتماعهما فى الحكم عند المتكلّم ففى المثال يرى المتكلّم انه ان كان فى الدار زيد فعمرو خارج عنها و بالعكس فحكم المتبوع غير ثابت للتابع.

(٣) لاخلاف بينهم فى انّ (بل) فى النفى و النهى لعطف اللفظ فقط دون المعنى، وانّما الخلاف فيما اذا وقعت فى الاثبات و الأمر نحو جاء زيد بل عمرو أو أضرب زيدا بل عمروا فالأكثر على انها للعطف لفظا و معنى، فان المعنى جاء زيد بل عمرو أيضا جاء، و أضرب زيدا بل عمروا أيضا أضربه.

و قال سيبويه: انها فى الاثبات و الأمر أيضا للعطف اللفظى فقط فانها للاضراب و الاضراب رفع اليد عن الحكم السابق و اثباته للاّحق فالمعطوف والمعطوف عليه ليسا مشتركين فى الحكم.

(٤) الخلاف فى ليس فى انّها تستعمل للعطف أم لا، فذهب الكوفيّون الى جوازه نحو

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقاً أَوْلاَحِقَا * فِي الْحُكْمِ أَوْمُصَاحِباً مُوَافِقَا
وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي * مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هٰذَا وَابْنِي
وَالْفَاءِ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ * وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَ حِقاً) فى الْحُكم، نَحو «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَ إِبْرَاهِيمَ»(١).

أَوْ سَابِقاً فِى الْحُكْمِ) نَحو «كَذٰلِكَ يُوحِى إِلَيْكَ وَ إِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ (٢) اَللّٰهُ» (أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً) فيه، نَحو «فَأَنْجَيْنَاهُ وَ أَصْحَابَ السَّفِينَةِ »(٣) (وَ علٰى هٰذَا(٤) (اَخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذى لاَ يُغْنِى مَتْبُوعُهُ) عَنهُ كَفَاعِلِ مَا يَقْتَضى الْإِشْتِرَاكَ (كَاصْطَفَّ هٰذَا وَ ابْنِى) و «تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَ عَمْرٌو»(٥).

(وَ الْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ) و تَعقيبٍ، نَحو «أَلَّذى خَلَقَكَ فَسَوّيك

جاء زيد ليس عمرو برفع عمرو ومنعه الآخرون و قالوا انها لا تستعمل الاّ فعلا ناسخا للمبتدا والخبر، وليس الخلاف فى انّها لمطلق العطف أو اللفظ فقط كما يوهمه ظاهر العبارة.

(١) فانّ ارسال ابراهيم لاحق و متأخّر عن ارسال نوح.

(٢) فانّ الوحى للذين من قبل رسول اللّه سابق و متقدّم على الوحى للرسول(ص).

(٣) فالمعطوف أى: أصحاب السفينة موافق للمعطوف عليه، وهو الضمير العائد الى نوح فى الانجاء لأنهم انجوا فى وقت واحد.

(٤) أى: على ما ذكر من انّ الواو يعطف بها المصاحب الموافق اختصّ عطف التابع الذى لا يغنى متبوعه بالواو، لأنّ الذى لا يغنى متبوعه عنه أى: يحتاج اليه مصاحب لمتبوعه وليس فى حروف العطف ما يصلح لعطف المصاحب غير الواو فيختصّ عطفه بالواو لا بغيره من العواطف.

(٥) انما مثل بمثالين لأن اقتضاء الاشتراك قد يكون ذاتيا كالاصطفاف، اذ لا يمكن حصول الصف بواحد، وقد يكون نوعيّا كالتخاصم لامكان أن يكون شخص خصما لآخر، ولا يكون الآخر خصما له، لكن نوع الفعل الذى هو باب التفاعل يقتضى أن يكون بين اثنين.

وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ * عَلَى ٱلَّذِى ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ ٱلصِّلَهْ

»(١) وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: «وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً»(٢)، فَمَعْنَاهُ أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا فَجَاءَهَا، و قولُه تَعَالَىٰ: «وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءاً أَحْوَىٰ»(٣) فَمَعْنَاهُ فَمَضَتْ مُدَّةٌ فَجَعَلَهُ. (وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ) لٰكِنْ (بِانْفِصَالٍ) وَ مُهْلَةٍ، نَحو «فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ»(٤) و تَأتى بِمَعنىٰ الفَاءِ، نَحو:

[كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَىٰ فِى الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ(٥)

(وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً) بِأَنْ خَلَا مِنَ العَائِدِ (عَلَى ٱلَّذِى ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ ٱلصِّلَةُ) نَحو «الَّذِى يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ٱلذُّبَابُ»(٦) ولَا يَجُوزُ عَطْفُهُ بِغَيْرِهَا لِأَنَّ شَرْطَ مَا عُطِفَ عَلَى الصِّلَةِ أَنْ يَصْلَحَ لِوُقُوعِهِ صِلَةً. و إِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذٰلِكَ فِى الْعَطْفِ بِالْفَاءِ لِجَعْلِهَا مَا بَعْدَهَا مَعَ مَا قَبْلَهَا فِى

---

(١) فانّ تسوية أجزاء البدن بعد الخلقة و متصلة بها.

(٢) ظاهر الآية تقدم المعطوف وهو مجيء البأس، أى: الغضب على المعطوف عليه أى: الاهلاك على خلاف ما ذكر ان الفاء للتعقيب فأجاب بأنّ المعطوف مقدّر، وهو أردنا و معلوم ان مجيء البأس عقيب ارادة اللّه.

(٣) هذا اشكال على قيد الاتّصال، فانّ جعل المرعى غثاءا أى باليا يقع بعد اخراج المرعى بمدّة طويلة، ولا يكون متّصلا به، فأجاب بأنّ المعطوف عليه هنا أيضا مقدّر، وليس المذكور والتقدير أخرج المرعى، فمضت مدّة فجعله غثاء أحوى، و معلوم انّ جعله غثاء متّصل بمضى المدّة.

(٤) و مشيئة النشر، أى: القيامة منفصل عن الاقبار أى الدفن بمدّة طويلة.

(٥) المعطوف، وهو اضطرب متصل بالمعطوف عليه (جرى فى الأنابيب) لأنّ اضطراب الرمح يقع بعد جريه فى الأنابيب بغير فصل.

(٦) عطف بالفاء (يغضب) وهو حال من الضمير لرفعه الظاهر (زيد) على (يطير)

بَعْضاً بِحَتّى ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ * يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ ٱلَّذِى تَلاَ
وَأَمْ بِهَا ٱعْطِفْ إِنْ رَهَمْزُ ٱلتَّسْوِيَهْ * أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَىٍّ مُغْنِيَهْ

حُكْم جُمْلَةٍ وٰاحِدَة لِإِشْعٰارِهٰا بِالسَّبَبِيَّة.

(بَعْضاً) تَحقيقاً أَوْتَأْوِيلاً (بِحَتّٰى ٱعْطِفْ عَلٰى كُلٍّ) نَحو «أَكَلْتُ ٱلسَّمَكَةَ حَتّٰى رَأْسَهٰا»(١).

أَلْقَى ٱلصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ * وَٱلزّٰادَ حَتّٰى نَعْلَهُ أَلْقٰاهٰا(٢)

(وَلاٰ يَكُونُ) ٱلْمَعْطُوفُ بِهٰا (إِلاّٰ غٰايَةَ ٱلَّذِى تَلاٰ)(٣) رِفْعَةً أَوْ خِسَّةً، نَحو:

قَهَرْنٰاكُمْ حَتّٰى ٱلْكُمٰاةُ فَأَنْتُمُ * تَهٰابُونَنٰا حَتّٰى بَنِينَا ٱلْأَصٰاغِرِ(٤)

فرع: حَتّٰى فِى عَدَمِ ٱلتَّرْتِيبِ كَٱلْوٰاوِ(٥)

(وَأَمْ) بِاتِّصٰالٍ(٦) (بِهٰا ٱعْطِفْ بَعْدَ هَمْزِ ٱلتَّسْوِيَةِ) وَهِىَ الْهمزةُ

وهو متحمّل للضمير، والذباب خبر للّذى.

(١) بنصب رأس مثال للبعض الحقيقى، فانّ المعطوف (رأس) بعض السمكة حقيقة.

(٢) المعطوف وهو نعله بعض المعطوف عليه أى الزاد تأويلا لأن النعل ليس بعضا من الزاد حقيقة، بل بعض مجازىّ.

(٣) غاية الشىء نهايته و آخره.

(٤) فالكماة غاية (كم) فى قهرناكم رفعة اذ المعنى غلبناكم حتّى شجعانكم و (بنينا الأصاغر) غاية (نا) فى تهابوننا فى الخسّة والضعف، لأنّ المعنى تخافون منّا حتّى من أطفالنا الصغار.

(٥) فيعطف بها المتقدّم على المتأخّر و بالعكس.

(٦) أم المتّصلة ما وقع بين جملتين مرتبطتين بحيث يتمّ احداها بالأخرى، كارتباط جملتى الشرط و الجزاء والمنفصلة ما وقع بين جملتين مستقلّتين ولهذا تسمّى المنفصله كما يظهر ذلك فى أمثلة القسمين.

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ ٱلْهَمْزَةُ إِنْ * كَانَ خَفَا ٱلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

الدّاخِلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ فى مَحلّ الْمَصدَر، نَحو «سَواءٌ عَلَيْنا أَجَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا».

[وَلَسْتُ أُبالى بَعْدَ فَقْدِىَ مالِكاً أَمَوْتِى نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ واقِعُ(١)

«سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ»(٢) (أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَىِّ مُغْنِيَةٍ) بِأَنْ طُلِبَ بِها وَبِأَمْ ٱلتَّعْيين(٣)، نَحو: «وَإِنْ أَدْرى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ»، «ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ ٱلسَّماءُ».

[لَعَمْرُكَ ما أَدْرى وَإِنْ كُنْتُ دارِياً شُعَيْبُ بْنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْبُ بْنِ مُنْقِرِ

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرَّقَنى فَقُلْتُ أَهِىَ سَرَتْ أَمْ عادَنى حُلُمُ

«أَقَرِيبٌ ما تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ». (وَرُبَّما أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كانَ

---

(١) هذا مثال لما كانت الجملتان اسميّتين كما ان الذى قبله للفعليّتين، و كلاهما مؤوّلان بالمصدر، فالأول تقديره سواء علينا الجزع والصبر، والثانى تقديره لست أبالى بنأى موتى و وقوعه الآن.

(٢) مثال لاختلاف الجملتين، فانّ المعطوفة اسميّة و المعطوف عليها فعليّة.

(٣) وهذا معنى أىّ، لأنّ الاستفهامية لطلب التعيين.

واعلم انّ أم الواقعة بعد همز التسوية لا تقع الاّ بين جملتين، كما مرّ فى الأمثلة، و أما التى تقع بعد همزة الاستفهام فيجوز عندهم أن يقع بين مفردين أو جملتين، والمفردان قد يكونان مسندين كالمثال الأول، فان بعيد و قريب خبران لمبتدء مقدّر، أى: هو قريب أم هو بعيد، وقد يكونان مسندا اليهما كالمثال الثانى لأنّ المعطوف والمعطوف عليه (عنى أنتم والسماء مبتدآن، أى: أنتم أشدّ أم السماء أشدّ؟

والجملتان قد تكونان مبدوتين بالمسند اليه كما فى البيت الأول، لأنّ شعيب فى الجملتين مبتدأ، و بعده خبره.

وقد تكون الأولى مبدوة بالمسند اليه و الثانية بالمسند، كما فى البيت الثانى. فالأولى مبدوة بهى و (هى) مبتدء، والثانية مبدوّة (بعاد) وهو فعل فاعله (حلم).

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ * إِنْ تَلِهَا مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ * وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي

خِفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا امْنِ) نَحو «سَوَاءٌ عَلَيْهِمِ أَنْذَرْتَهُمْ»(١)

[فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ(٢)

(و بِانْقِطَاعٍ وَ) هى الّتى (بِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ)(٣) مَعَ اقْتِضَاءِ الْإِسْتِفْهَامِ كَثِيراً (إِنْ تَلِهَا مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) مِن تَقَدُّمِ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ عَلَيْهَا (خَلَتْ) نَحو «الٓمٓ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْهُ»، «أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا»(٤)، وَ قَدْ لَا يَقْتَضِى الْإِسْتِفْهَامَ نَحو «أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَ النُّورُ»(٥).

(خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ) نَحو «تَزَوَّجْ هِنْداً أَوْ أُخْتَهَا» و «اقْرَأْ فِقْهاً أَوْ نَحْواً» و «الْإِسْمُ نَكِرَةٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ»(٦)، والْفَرْقُ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ و التَّخْيِيرِ جَوَازُ الْجَمْعِ فى

وقد تكونان مبدوّتين بالمسند كما فى الآية، فقريب خبر لما و (يجعل) فعل و (ربى) بعده فاعله، والصحيح أن المعطوف والمعطوف عليه فى الموارد الخمسة جملتان.

(١) على قراءة من حذف همزة الاستفهام.

(٢) والتقدير أبسبع.

(٣) أى: (أم) التى أتت بمعنى بل، وهى للاضراب، أى: الانصراف، و رفع اليد عن المعطوف عليه.

(٤) لا يتوهمّ انّ (أم) هنا واقعة بعد همزة الاستفهام، فهى من أقسام المتّصلة، فانّ الاستفهام فى المتّصلة لطلب التعيين، وهنا لانكار المعطوف، والمعطوف عليه، فانّ المراد بالآية ما يعبد من دون اللّه وانهم لا أرجل لهم فيمشون ولا أيدى لهم فيبطشون.

(٥) لأنّ (هل) للاستفهام، فارادة الاستفهام من (أم) تحصيل للحاصل.

(٦) فالأول للتخيير، والثانى للاباحة، والثالث للتقسيم، أى: أنت مخير، لأن تتزوّج بهند او أختها و يباح لك قراءة الفقه والنحو والاسم على قسمين نكرة و معرفة.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ ٱلْوَاوَإِذَا * لَمْ يُلْفِ ذُوٱلنُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

تِلكَ دُونَهُ(١). (وَ أبْهِم)(٢) بِهٰا أَيْضاً، نَحو «إنّٰا أَوْ إيّٰاكُمْ لَعَلىٰ هُدىً أوْ فِى ضَلٰالٍ مُبينٍ» (وَ ٱشْكُكْ)(٣) نَحو «لَبِثْنٰا يَوْماً أوْ بَعْضَ يَوْمٍ» (وَ إضْرٰابٌ(٤) بِهٰا أَيْضاً نُمِى) أىْ نُسِبَ لِلْكُوفِيِّينَ و أبى عَلى و ابْنِ بُرْهٰان، نَحو:

مٰا ذٰا تَرىٰ فى عِيٰالٍ قَدْ بَرَمْتُ بِهِمْ ... لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إلاّ بِعَدّٰادِ

كٰانُوا ثَمٰانِينَ أَوْ زٰادُوا ثَمٰانِيَةً ... لَوْلاٰ رَجٰاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أوْلاٰدى(٥)

(وَ رُبَّمٰا عٰاقبَت) أَوْ (الْوٰاوَ) أىْ جٰاءَتْ بِمَعنٰاهٰا(٦) (إذٰا لَمْ يُلْفِ ذُو ٱلنُّطْقِ) أىْ لَم يَجِدِ ٱلْمُتَكَّلم (لِلَبْسٍ مَنْفَذاً) بَلْ أمِنَهُ، نَحو «جٰاءَ الْخِلَافَةُ أوْ

---

(١) أى: اذا كانت أوللأباحة يجوز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه كجواز الجمع بين الفقه والنحو دون التخيير لعدم جواز الجمع بين الأختين.

(٢) الابهام أن يجعل المخاطب فى الترديد مع علم المتكلّم بتعيّن أحد الأمرين، ففى الآية أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأنّ من وحّد الله و عبده فهو على هدى، وان من عبد غيره فهو فى ضلال.

(٣) أى: استعمل (أو) فى مورد شكّ المتكلّم، كما فى الآية، فانّ الكلام صدر ممّن يشكّ فى مقدار لبثه.

(٤) الاضراب رفع اليد عن المعطوف عليه الى المعطوف صاعدا أو نازلا، والموضوع للاضراب فى الأصل (بل) فالأول كالبيت الآتى، و (الثانى) نحو وفيت دينى فما بقى الاّ مأة، بل خمسون.

(٥) أى: بل زٰادوا ثمانية فصرف النظر عن قوله ثمانين الى الزيادة بثمانية، فالمعنى بل هم ثمانية وثمانون.

(٦) جائت أو بمعنى الواو، لافادة الجمع بين المعطوف و المعطوف عليه.